

الفصل التاسع

أوجه استخدام عوائد التخاصية وقانونية إنفاقها

المحتويات

- المقدمة
- الإطار القانوني لإنفاق عوائد التخاصية
- الملخص
- مجموع عوائد تخاصية الشركات والمشاريع التي تمت خصصتها حتى تاريخ 2012/12/31 وفقاً لبيانات وزارة المالية

- تفاصيل مجموع عوائد تخاصية الشركات والمشاريع التي تمت خصصتها حتى تاريخ 2012/12/31

أولاً: عوائد تخاصية قطاع التعدين

- 1- عوائد تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة
- 2- عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
- 3- عوائد تخاصية شركة مناجم الفوسفات الأردنية المحدودة

ثانياً: عوائد تخاصية قطاع النقل الجوي، ويشمل الشركات التالية:

- 1- عوائد تخاصية شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية
- 2- عوائد تخاصية شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية
- 3- عوائد تخاصية الشركة الأردنية لصيانة الطائرات
- 4- عوائد تخاصية الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات
- 5- عوائد تخاصية الشركة الأردنية لتمويل الطائرات
- 6- عوائد تخاصية الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي
- 7- عوائد تخاصية بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في شركة سيتا (SITA)
- 8- عوائد تخاصية بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في الأسواق الحرة (المعابر)
- 9- عوائد تخاصية بيع أسهم شركة الملكية الأردنية إلى شركة المطارات
- 10- عوائد تخاصية بيع جزء من حصة شركة الملكية الأردنية في فندق عالية

ثالثاً: عوائد تخاصية شركة أكاديمية الطيران الملكية الأردنية

رابعاً: عوائد تخاصية شركة كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني

خامساً: عوائد تخاصية قطاع الإتصالات/ شركة الإتصالات الأردنية

سادساً: عوائد تخاصية قطاع الكهرباء

- 1- عوائد تخاصية شركة توليد الكهرباء المركزية
 - 2- عوائد تخاصية شركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء محافظة إربد
- سابعاً: عوائد تخاصية بيع أسهم الحكومة في عدد من الشركات المتفرقة وعوائد إيجار خطوط النقل

العام

- إجمالي عوائد تخصيصية جميع المنشآت التي تمت تخصيصتها والمحول لصندوق عوائد التخصيصية
- خلاصة استخدامات عوائد التخصيصية وفقاً لبيانات وزارة المالية
- تفصيل أوجه الإنفاق من عوائد التخصيصية وقانونية الإنفاق وفقاً للقانون الأردني

المقدمة

إن الهدف من هذا التقرير هو توضيح قانونية وأوجه إنفاق العوائد المتأتية من تخاصية المشاريع/ المنشآت التي تمت خصصتها حتى تاريخ 2012/12/31، حيث قام "مكتب الجازي ومشاركوه/ محامون ومستشارون قانونيون" بمراجعة الوثائق والبيانات المتوفرة فيما يتعلق بكيفية إنفاق عوائد التخاصية موضوع البحث والتي تم تزويد فريق العمل بها من قبل وزارة المالية، للتأكد من مدى قانونية أوجه الإنفاق المختلفة التي أتبعته لعوائد كل منشأة أو مشروع تمت خصصتها إستناداً للقواعد القانونية النازمة لإنفاق عوائد التخاصية وفقاً للقانون الأردني.

ينظم قانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000 الإطار المؤسسي والتشريعي وآليات وأدوات وأساليب التخاصية وكيفية التعامل مع العوائد الناجمة عن تخاصية أي مشروع. وفيما يتعلق بعوائد التخاصية، فقد بين هذا القانون في المادة 13/ب منه مفهوم عوائد التخاصية بحيث تشمل جميع المبالغ المتأتية من عمليات إعادة هيكلة أو إجراء تخاصية المؤسسات العامة أو المشاريع التي يمتلكها القطاع العام باتباع أي أسلوب من الأساليب المنصوص عليها في المادة 4 من نفس القانون.

الإطار القانوني لإنفاق عوائد التخاصية

أولاً: قانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000

ينظم قانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000 الإطار القانوني لتخاصية المشاريع والمنشآت بما في ذلك أسس وكيفية إنفاق عوائد التخاصية، حيث تنص المادة 13 من هذا القانون على إنشاء صندوق خاص يسمى (صندوق عوائد التخاصية) يتولى مجلس التخاصية الإشراف عليه، ويتم إيداع جميع عوائد التخاصية في هذا الصندوق. وحدد القانون مفهوم (عوائد التخاصية)، ونص على وجوب تحويل جميع هذه العوائد، سواء المتأتية قبل صدور هذا القانون أو بعد صدوره، إلى الصندوق حال إنشائه بموجب الفقرة (ج) من ذات المادة المشار إليها أعلاه من هذا القانون. إضافة إلى ذلك، فقد أوجبت المادة 13/د من القانون استخدام وإنفاق عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء وذلك في أحد الأغراض المذكورة في ذات المادة والتي تنص على ما يلي:

"د. تستخدم هذه العوائد بقرار من مجلس الوزراء في الأغراض التالية:

1. سداد الديون التي تتحملها الحكومة والمرتتبة على المؤسسات أو المشاريع التي تتم إعادة هيكلتها وإجراء التخاصية عليها وتغطية النفقات المترتبة على ذلك.
2. شراء الديون المترتبة على الحكومة للاستفادة مما يتأتى لها من خصم على هذه الديون أو لتسديدها عن طريق المبادلة أو أية طريقة أخرى يقرها المجلس ويوافق عليها مجلس الوزراء.
3. الإستثمار في الأصول المالية.
4. تمويل النشاطات الاقتصادية والإستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الإقتصادي والإجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة على أن تدرج في قانون الموازنة العامة.
5. إعادة تأهيل وتدريب العاملين في المؤسسات والهيئات التي تتم إعادة هيكلتها أو تخاصيتها وتسوية حقوقهم المالية المترتبة تجاه هذه الجهات.

6. شراء سنوات خدمة للموظفين في المؤسسات التي تتم تخاصيتها والذين سيتم إخضاعهم لقانون الضمان الاجتماعي".

ثانياً: نظام صندوق عوائد التخاصية رقم 24 لسنة 2002

صدر نظام صندوق عوائد التخاصية لسنة 2002 بموجب المادة 13 من قانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000 لتنظيم وبيان كيفية الإشراف على صندوق عوائد التخاصية، بحيث تشكل لجنة بموجب المادة 3/أ من هذا النظام لمساعدة مجلس التخاصية على القيام بمهامه المتعلقة بالإشراف على الصندوق برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير التخطيط، ووزير الصناعة والتجارة، ومحافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية. وينص النظام على مهام وصلاحيات تلك اللجنة، بحيث تتولى اللجنة إستناداً للمادة 3/ب من ذات النظام إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة باستخدام موارد الصندوق بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ورفع تقارير دورية لمجلس التخاصية تتضمن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قراراته، بالإضافة إلى تقديم الإقتراحات والتوصيات ذات العلاقة باستخدام موارد الصندوق إلى مجلس التخاصية لإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ويؤكد نظام صندوق عوائد التخاصية في المادة 5 منه على أن يتم استخدام عوائد التخاصية في الأغراض المنصوص عليها في المادة 13/د من قانون التخاصية وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء بناءً على تسيب مجلس التخاصية، وللمجلس تفويض هذه الصلاحية لرئيس اللجنة المشكلة بموجب المادة 3/أ من هذا النظام. وتكون الهيئة التنفيذية للتخاصية مسؤولة بموجب المادة 8 من النظام المشار إليه عن تنظيم إدارة الصندوق ومسك حسابات مستقلة له وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها، كما وتودع عوائد التخاصية في حسابات خاصة في البنك المركزي ويكون رئيس اللجنة هو الشخص المفوض بالتوقيع لغايات السحب أو الإيداع وبجميع الأمور المالية المتعلقة بهذا الشأن إستناداً للمادة 9 من نظام صندوق عوائد التخاصية.

الملخص

أولاً: مجموع عوائد التخاصية

- بلغ مجموع العوائد المتأتية من بيع ملكيات وحصص الحكومة في المنشآت التي تم خصصتها حتى تاريخ 2012/12/31 حوالي 1763.6 مليون دينار.
- تشير بيانات وزارة المالية المتوفرة والتي تم تزويدنا بها بأن ما تم تحويله إلى صندوق عوائد التخاصية هو مبلغ 1726.4 من أصل المبلغ الإجمالي المذكور أعلاه، حيث أن هناك مبالغ تم استخدامها مباشرة لتسديد قروض والتزامات دون أن تحول إلى حساب عوائد التخاصية، وذلك على النحو التالي:
 - تم تحويل مبلغ 5.8 مليون دينار المتأتي من بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في شركة الأسواق الحرة (المعابر) إلى حساب شركة الملكية الأردنية مباشرة لدفع تعويضات ومستحقات موظفي الملكية الأردنية في عام 2002.

- تم استخدام مبلغ 8.9 مليون دينار المتأتي من عوائد بيع الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (أمبكو) لسداد إلتزامات وأقساط وفوائد قروض مستحقة على الشركة وفقاً لبيانات وزارة المالية المتوفرة.
- تم تحويل مبلغ 22.5 مليون دينار المتأتي من بيع باقي أسهم الحكومة في شركة مصانع الإسمنت الأردنية إلى المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي إلى حساب الخزينة العامة وفقاً لبيانات وزارة المالية المتوفرة.

وتنص المادة 13/أ من قانون التخاصية بأن يتم إيداع جميع عوائد التخاصية في "صندوق عوائد التخاصية"، بحيث يتم صرف أي مبلغ من عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء. ومن خلال مراجعتنا للبيانات المتوفرة لدينا من وزارة المالية، لم نتمكن من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء المتعلق باستخدام عوائد الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (أمبكو) البالغة 8.9 مليون دينار.

ثانياً: استخدامات عوائد التخاصية

- تفيد بيانات وزارة المالية المتوفرة لدينا بأن مجموع الإستخدامات من حساب عوائد التخاصية قد بلغ 1710.8 مليون دينار.
- تم التمكن من تدقيق البيانات المتوفرة لدى وزارة المالية وفق ما هو وارد في الجدول رقم (8) التالي:

| الجدول رقم (8) | | |
|---|--|--|
| البيان | المبلغ/ بالمليون دينار | |
| 1. شراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون | تم تدقيق مبلغ 1416.5 مليون دينار من أصل المبلغ 1562.6 مليون دينار | |
| 2. تحويل إلى حساب الأمانات | 6.5 مليون دينار لم يتم تدقيق البيانات لعدم توفرها | |
| 3. إسترداد سندات (بريدي) | 156.7 مليون دينار لم يتم تدقيق البيانات لعدم توفرها | |
| 4. سداد قروض وفوائد الملكية الأردنية وضريبة الدخل وأخرى | 102.9 مليون دينار لم يتم تدقيق قيمة القروض لعدم توفر البيانات | |
| 5. مشاريع برنامج التحول الإقتصادي | 40 مليون دينار لم يتم تدقيق إدراجها في قانون الموازنة أو دراسات جدوى لعدم توفر البيانات | |
| 6. تمويل مشاريع تنمية وأخرى | تم تدقيق 43.63 مليون دينار من أصل 153.3 مليون دينار لعدم توفر البيانات | |
| 7. مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني | 31.5 مليون دينار تم إسترداد 29.1 مليون دينار من أصل المبلغ دون مبررات لعدم إسترداد القيمة المتبقية | |
| 8. مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني | ❖ 50 مليون دينار | |

- ❖ تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الـ 50 مليون دينار التي تم إسترداده من مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني، قد تم استخدامه مرة أخرى في تسديد جزء من ديون باريس.

ثالثاً: تمويل المشاريع من حساب عوائد التخصيص

تنص المادة 4/د/13 من قانون التخصيص على جواز استخدام عوائد التخصيص لغايات تمويل النشاطات الاقتصادية والإستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والإجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، كما وتنص ذات المادة على وجوب إدراج هذه المشاريع في قانون الموازنة العامة، حيث تبين لنا من خلال إطلاعنا على بيانات وزارة المالية المتوفرة بأنه تم تمويل المشاريع المذكورة أدناه من عوائد التخصيص:

1- برنامج التحول الاقتصادي

وفقاً لبيانات وزارة المالية المتوفرة فقد تم استخدام مبلغ 40 مليون دينار من حساب عوائد التخصيص لتمويل مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والإجتماعي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1099) تاريخ 2002/4/30 وقرار مجلس الوزراء رقم (1634) تاريخ 2002/6/25 وذلك كسلفة على أن يتم استردادها خلال ذلك العام. ولم يتبين لنا من خلال الإطلاع على بيانات وزارة المالية المتوفرة فيما إذا تم استرداد هذا المبلغ، كذلك لم يتبين لنا فيما إذا تم إدراج مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والإجتماعي الممولة من حساب عوائد التخصيص في قانون الموازنة العامة إستناداً لما تتطلبه المادة 4/د/13 من قانون التخصيص. إضافة إلى ذلك، لم يتبين لنا من هي الجهة التي كانت مخولة بتحديد مدى جدوى هذه المشاريع إقتصادياً وإجتماعياً.

2- المشاريع التنموية

وفقاً لبيانات وزارة المالية المتوفرة فقد تم استخدام مبلغ 153.3 مليون دينار من حساب عوائد التخصيص لتمويل مشاريع تنموية متعددة، حيث تمكنا وفقاً للبيانات المتوفرة من الإطلاع على قرارات مجلس الوزراء المتضمنة الموافقة على إستخدام مبلغ 43.63 من حساب عوائد التخصيص من أصل المبلغ الإجمالي المذكور أعلاه لتمويل مشاريع تنموية مختلفة، ولم نتمكن من الإطلاع على قرارات مجلس الوزراء المتضمنة الموافقة على استخدام باقي البلق الذي تم صرفه من حساب العوائد والبالغ 109.67، كما لم يتبين لنا فيما إذا كانت المشاريع التنموية الممولة من عوائد التخصيص مدرجة في قانون الموازنة العامة إستناداً لما تتطلبه المادة 4/د/13 من قانون التخصيص.

رابعاً: المصاريف المتنوعة

تتضمن بيانات وزارة المالية المتوفرة التي تم تزويدنا بها بند "المصاريف المتنوعة"، حيث تفيد هذه البيانات بأنه قد تم استخدام مبالغ من حساب عوائد التخصيص لتغطية مصاريف متنوعة بشكل عام، ولم توضح و/أو تفسر البيانات المتوفرة ماهية هذه المصاريف وقيمتها الإجمالية و/أو التقريبية وأسس إنفاقها القانونية.

مجموع عوائد تخصيص الشركات والمشاريع التي تمت خصصتها حتى تاريخ 2012/12/31 وفقاً لبيانات وزارة المالية المتوفرة

تشير بيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها والعمل على تدقيقها بأن خلاصة مقبوضات عوائد التخاصية من المنشآت والمشاريع التي تمت خصصتها والذي تم تحويله إلى صندوق عوائد التخاصية هي وفق الجدول التالي رقم (1) كما ورد إلينا من وزارة المالية:

| الجدول رقم (1) | | |
|--------------------|---|-----|
| المبلغ | الجدول كما هو من وزارة المالية | |
| 940 مليون دينار | عوائد تخاصية شركة الإتصالات الأردنية | 1. |
| 79.8 مليون دينار | عوائد تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية | 2. |
| 285.9 مليون دينار | عوائد تخاصية شركة الملكية الأردنية | 3. |
| 134.0 مليون دينار | عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية | 4. |
| 81.4 مليون دينار | عوائد تخاصية شركة مناجم الفوسفات الأردنية | 5. |
| 2.4 مليون دينار | عوائد تخاصية بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة (المعابر) | 6. |
| 0.3 مليون دينار | عوائد تخاصية بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعيين | 7. |
| 1.3 مليون دينار | عوائد تخاصية بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول الأردنية | 8. |
| 3.5 مليون دينار | عوائد عقود الإيجار/ هيئة تنظيم قطاع النقل العام | 9. |
| 190.7 مليون دينار | عوائد تخاصية شركة توليد الكهرباء وشركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء إربد | 10. |
| 4.1 مليون دينار | عوائد تخاصية أكاديمية الطيران الملكية | 11. |
| 3.0 مليون دينار | عوائد تخاصية كلية الملكة نور الفنية للطيران | 12. |
| 1726.4 مليون دينار | المجموع | |

تفاصيل مجموع عوائد تخاصية الشركات والمشاريع التي تمت خصصتها حتى تاريخ 2012/12/31

توضح البنود التالية عوائد التخاصية المتأتية من المنشآت والمشاريع التي تمت خصصتها وفق ما هو مبين في الجدول رقم (1) أعلاه وبشكل مفصل لكل منشأة، وعلى النحو التالي:

أولاً: عوائد تخاصية قطاع التعيين

عوائد تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة (JCF)

في عام 1998، تم بيع ما يقارب 33.09% بما يعادل 20,000,000 سهم من أسهم المؤسسة الأردنية للإستثمار (الذراع الإستثماري لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية) في شركة مصانع الإسمنت الأردنية إلى شركة لافارج الفرنسية مقابل ما قيمته 72.3 مليون دينار أردني، وتم تحويل كامل هذا المبلغ لحساب عوائد التخاصية.

وفي شباط 2002، تم بيع باقي أسهم الحكومة في شركة مصانع الإسمنت الأردنية إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمبلغ 30 مليون دينار أردني، إلا أنه تم إيداع ما نسبته 25% من المبلغ المذكور أي مبلغ 7.5 مليون دينار أردني في صندوق عوائد التخاصية، أما باقي المبلغ المتمثل بما نسبته 75% فقد تم إيداعه في حساب الخزينة العامة.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية المحول لحساب عوائد التخاصية:

| عوائد تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية | |
|--|------------------------|
| السنة | المبلغ |
| 1998 | 72.3 مليون دينار |
| 2002 | 7.5 مليون دينار |
| المجموع | 79.8 مليون دينار أردني |

عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة (APC)

بتاريخ 2003/10/16 تم بيع ما نسبته 26% من رأسمال شركة البوتاس العربية أي ما يعادل 21,662,550 سهم من أسهم الحكومة في شركة البوتاس العربية إلى الشركة الكندية PCS مقابل 173,300,400 دولار أمريكي، أي ما يعادل 122.9 مليون دينار أردني.

بتاريخ 2003/10/17 تم تحويل مبلغ 9.4 مليون دينار أردني لحساب عوائد التخاصية بناءً على الإتفاق مع شركة PCS Jordan، بحيث يمثل هذا المبلغ أرباحاً مستحقة للحكومة تم قبضها بتاريخ 2008/5/26.

بلغت حصة الحكومة من أرباح شركة البوتاس العربية لعام 2008 حوالي 1.7 مليون دينار أردني، تم تحويله لحساب عوائد التخاصية في عام 2009.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية المحول لحساب عوائد التخاصية:

| عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية | |
|-----------------------------------|-----------------------|
| السنة | المبلغ |
| 2003 | 122.9 مليون دينار |
| 2008 | 9.4 مليون دينار |
| 2009 | 1.7 مليون دينار |
| المجموع | 134 مليون دينار أردني |

عوائد تخاصية شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة (JPMC)

بتاريخ 2006/6/26 تم بيع 37% من أسهم الحكومة في شركة مناجم الفوسفات الأردنية إلى شركة كاميل هولدنجز ليمتد مقابل ما قيمته 111 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 78.7 مليون دينار أردني. وتم بيع ما

نسبته 3% من ملكية الحكومة في الشركة للقوات المسلحة الأردنية وموظفي الشركة بمبلغ حوالي 2.6 مليون دينار أردني، وتم قبض مبلغ 0.1 مليون دينار أردني في عام 2009.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخصصية شركة مناجم الفوسفات الأردنية المحول لحساب عوائد التخصصية:

| عوائد تخصصية شركة مناجم الفوسفات | |
|----------------------------------|-------------------------------|
| السنة | المبلغ |
| 2006 | 81.3 = 2.6 + 78.7 مليون دينار |
| 2009 | 0.1 مليون دينار |
| المجموع | 81.4 مليون دينار أردني |

ثانياً: عوائد تخصصية قطاع النقل الجوي

بتاريخ 1999/7/15 قرر مجلس الوزراء تأسيس شركة استثمارية مملوكة بالكامل من قبل الحكومة وفقاً لأحكام قانون الشركات، حيث تم تأسيسها بتاريخ 1999/9/25 تحت اسم "الشركة الملكية الأردنية الاستثمارية كشركة محدودة المسؤولية"، ليتم تحويل الوحدات الاستثمارية المنبثقة عن إعادة هيكلة شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية وفصل نشاطاتها عن النشاط الأساسي "الطيران" إلى شركات مستقلة مملوكة من قبل هذه الشركة تمهيداً لخصصتها وفق إستراتيجية إعادة هيكلة شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، حيث تم خلال الفترة ما بين 2000-2007 إستكمال خصخصة الشركات المنبثقة عن عملية إعادة الهيكلة وهي: (1) شركة الأسواق الحرة الأردنية، (2) الشركة الأردنية لتموين الطائرات، (3) الشركة الأردنية لصيانة الطائرات، (4) الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات، (5) الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي، فيما تملكت شركة الملكية الأردنية ما نسبته 20% في كل من الشركات الثلاث الأخيرة.

وبتاريخ 2001/2/5، تم تحويل شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية إلى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتسجيلها لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة تحت اسم "شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية المساهمة العامة" وذلك بالإستناد إلى نص المادة 8 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته.

1- عوائد تخصصية شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية

(Royal Jordanian Airlines)

بتاريخ 2007/11/13 تقرر بيع جزء من حصة الحكومة في شركة الملكية الأردنية من خلال إصدار عام أولي في بورصة عمان، حيث بدأ التداول بسهم الشركة في البورصة بتاريخ 2007/12/17، وبلغت عوائد بيع نسبة 63.3% من أسهم شركة الملكية الأردنية ما مقداره 164.5 مليون دينار أردني.

**2- عوائد تخصصية شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية
(Airport Duty Free Shops Company)**

بتاريخ 2000/8/2 تم بيع كامل أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة الأردنية إلى شركة ALDEASA الإسبانية مقابل مبلغ 60.105 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل مبلغ 42.5 مليون دينار أردني.

**3- عوائد تخصصية الشركة الأردنية لصيانة الطائرات
(Jordan Aircraft Maintenance Company)**

بتاريخ 2004/9/27 وافق مجلس الوزراء على بيع ما نسبته 80% من حصة الحكومة في الشركة الأردنية لصيانة الطائرات إلى أبراج كابيتال Abraaj Capital مقابل مبلغ 55 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 39 مليون دينار أردني، وتم توقيع اتفاقية بيع وشراء الحصص فيما بين شركة أبراج كابيتال والملكية الأردنية الإستثمارية بتاريخ 2005/1/11.

**4- عوائد تخصصية الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات
(Jordan Air Motive Limited Company)**

بتاريخ 2006/8/22 وافق مجلس الوزراء على بيع ما نسبته 100% من الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات (جالكو) إلى الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران مقابل مبلغ 11.1 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.9 مليون دينار أردني، وتم توقيع اتفاقية البيع بين شركة الملكية الأردنية الإستثمارية والأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران بتاريخ 2006/9/4.

**5- عوائد تخصصية الشركة الأردنية لتموين الطائرات
(Jordan Flight Catering Company)**

بتاريخ 2001/5/23 وافق مجلس الوزراء على بيع ما نسبته 80% من حصص الحكومة في الشركة الأردنية لتموين الطائرات إلى شركة ALPHA مقابل مبلغ 20,020 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 14.2 مليون دينار أردني.

**6- عوائد تخصصية الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي
(Jordan Airline Training and Simulation Company)**

بتاريخ 2006/6/13 وافق مجلس الوزراء على بيع ما نسبته 80% من حصة الحكومة في الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي إلى الشركة الشرقية للاستثمار والتطوير السياحي ذ.م.م مقابل مبلغ 14.750 مليون دولار أمريكي شاملاً سعر الشراء وجميع العوائد الحكومية المترتبة على الصفقة، أي ما يعادل 10.5 مليون دينار أردني، وتم توقيع إتفاقية البيع والشراء بين شركة الملكية الأردنية الإستثمارية والمجموعة الشرقية للإستثمار والتطوير السياحي بتاريخ 2006/7/27.

7- عوائد تخصية بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في شركة سيتا (SITA) تم بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في شركة سيتا للإتصالات الخاصة بشركات الطيران مقابل مبلغ 5.3 مليون دينار أردني.

8- عوائد تخصية بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في الأسواق الحرة (المعابر) تم بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في الأسواق الحرة (المعابر) مقابل مبلغ 5.8 مليون دينار أردني، وتم تحويل المبلغ لحساب الملكية مباشرة لدفع تعويضات مستحقات موظفي الملكية الأردنية في عام 2002.

9- عوائد تخصية بيع أسهم شركة الملكية الأردنية إلى شركة المطارات بتاريخ 2009/7/14 وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (5516) تم بيع أسهم شركة الملكية الأردنية إلى شركة المطارات مقابل سعر رمزي وهو دينار واحد للسهم، حيث كان المبلغ الإجمالي 0.4 مليون دينار أردني وتم تحويل عوائد البيع إلى حساب التخصية في عام 2010.

10- عوائد تخصية بيع جزء من حصة شركة الملكية الأردنية في فندق عالية تم بيع جزء من حصة شركة الملكية الأردنية في فندق عالية مقابل مبلغ 1.6 مليون دينار أردني.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخصية قطاع النقل الجوي المحول لحساب عوائد التخصية متضمناً الشركات المذكورة أعلاه:

| عوائد تخصية شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية والوحدات الاستثمارية المنبثقة عنها | | | |
|--|---|-------|----------------------------|
| | الشركة | السنة | المبلغ |
| 1. | شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية | 2007 | 164.5 مليون دينار |
| 2. | شركة الأسواق الحرة الأردنية | 2000 | 42.5 مليون دينار |
| 3. | الشركة الأردنية لصيانة الطائرات | 2005 | 39 مليون دينار |
| 4. | الشركة الأردنية لصيانة محركات الطائرات | 2006 | 7.9 مليون دينار |
| 5. | الشركة الأردنية لتموين الطائرات | 2001 | 14.2 مليون دينار |
| 6. | الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي | 2006 | 10.5 مليون دينار |
| 7. | بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في شركة سيتا (SITA) | _____ | 5.3 مليون دينار |
| 8. | بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في الأسواق الحرة (المعابر) | 2002 | 5.8 مليون دينار |
| 9. | بيع أسهم شركة الملكية الأردنية إلى شركة المطارات | 2009 | 0.4 مليون دينار |
| 10. | بيع جزء من حصة شركة الملكية الأردنية في فندق عالية | _____ | 1.6 مليون دينار |
| | المجموع | | ❖ 291.7 مليون دينار |

ووفق بيانات وزارة المالية التي تم تدقيقها، تبين بأن عوائد بيع أسهم شركة الملكية الأردنية في الأسواق الحرة (المعابر) والبالغة 5.8 مليون دينار قد تم تحويلها لحساب الملكية مباشرة لدفع تعويضات مستحقات موظفي

الملكية الأردنية في عام 2002 ولم تحول لحساب عوائد التخاصية، وبذلك يكون المجموع المحول لحساب عوائد التخاصية هو:

❖ (291.7 - 5.8 = 285.9 مليون دينار أردني)

ثالثاً: عوائد تخاصية شركة أكاديمية الطيران الملكية الأردنية
(Royal Jordanian Air Academy RJAA)

بتاريخ 2002/12/17 وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (3078) على بيع كامل أسهم الحكومة في أكاديمية الطيران الملكية الأردنية إلى شركة الأردن الدولية للاستثمارات السياحية والعقارية مع كامل حقوق الأسهم بالأرباح المتحققة مقابل مبلغ 5.8 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 4.1 مليون دينار أردني، وتم توقيع إتفاقية البيع بين الحكومة الأردنية وشركة الأردن الدولية للاستثمارات السياحية والعقارية بتاريخ 2003/1/2.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية أكاديمية الطيران الملكية الأردنية المحول لحساب عوائد التخاصية:

| عوائد تخاصية أكاديمية الطيران الملكية الأردنية | |
|--|-----------------------|
| السنة | المبلغ |
| 2002 | 4.1 مليون دينار |
| المجموع | 4.1 مليون دينار أردني |

رابعاً: عوائد تخاصية شركة كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني
(Queen Noor Civil Aviation Technical College)

بتاريخ 2007/10/23 وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (5732) على بيع كامل حصص الحكومة في كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني إلى شركة أكاديمية الطيران الملكية الأردنية مقابل مبلغ 4.2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 3 مليون دينار أردني، وتم توقيع إتفاقية البيع بين الحكومة وشركة الأكاديمية الملكية الأردنية بتاريخ 2007/11/13.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني المحول لحساب عوائد التخاصية:

| عوائد تخاصية كلية الملكة نور الفنية | |
|-------------------------------------|---------------------|
| السنة | المبلغ |
| 2007 | 3 مليون دينار |
| المجموع | 3 مليون دينار أردني |

خامساً: عوائد تخصصية قطاع الاتصالات (Telecom Sector)

شركة الاتصالات الأردنية (Jordan Telecom Company)

بتاريخ 2000/1/23 تم بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية لشركة فرانس تيليكوم مقابل ما قيمته 360 مليون دينار أردني، وبتاريخ 2006/6/20 تم بيع جزء آخر من أسهم الحكومة للشركة مقابل ما قيمته 129 مليون دينار، أي أنه تم بيع ما نسبته 51% من أسهم الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية لشركة فرانس تيليكوم مقابل ما مجموعه 489 مليون دينار أردني.

وتم بيع 13% من أسهم الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية إلى المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في التواريخ 2000/2/29 و 2006/6/20 و 2008/1/21 مقابل مبلغ 266 مليون دينار أردني.

بتاريخ 2002/10/30 تم بيع (10.5%) من أسهم الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية من خلال عملية طرح عام (IPO)، وبلغ صافي حصيلة البيع مبلغ 58 مليون دينار أردني.

كما تم بيع 10% من أسهم الحكومة بتاريخ إلى شركة نور الكويتية مقابل مبلغ 117 مليون دينار، وبذات الوقت تم بيع 1.86% من حصة الحكومة من خلال سوق عمان المالي مقابل مبلغ 10 مليون دينار أردني.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخصصية شركة الاتصالات الأردنية المحول لحساب عوائد التخصصية:

| عوائد تخصصية شركة الاتصالات الأردنية | | |
|--------------------------------------|--------------------|------------------------|
| المبلغ | السنة | الجهة |
| 489 مليون دينار | 2000 و 2006 | شركة فرانس تيليكوم |
| 266 مليون دينار | 2000 و 2006 و 2008 | مؤسسة الضمان الإجتماعي |
| 58 مليون دينار | 2002 | طرح عام (IPO) |
| 117 مليون دينار | 2006 | شركة نور الكويتية |
| 10 مليون دينار | 2006 | طرح عام (IPO) |
| 940 مليون دينار أردني | | المجموع |

سادساً: عوائد تخصصية قطاع الكهرباء

1- شركة توليد الكهرباء المركزية

Central Electricity Generation Company (CEGCO)

بتاريخ 2007/5/8 وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (4231) على بيع ما نسبته 51% من شركة توليد الكهرباء المركزية الى المستثمر إنارة/ شركة دبي كابيتال مقابل مبلغ نقدي يعادل مجموع قيمة العرض المالي النهائي البالغ 107 مليون دولار أمريكي، وقيمة المخالصة المالية وفقاً لآلية إحتسابها المحددة في وثائق العطاء

والمقدرة بحوالي 13 مليون دولار وفقاً للبيانات الأولية لنهاية عام 2006، بالإضافة لتحمل المستثمر لما نسبته 51% من كافة الإلتزامات والديون القائمة على الشركة بتاريخ إتمام البيع والمقدرة بحوالي 198 مليون دولار وفقاً للبيانات الأولية لنهاية عام 2006، وكذلك بيع ما نسبته 9% من شركة توليد الكهرباء المركزية للوحدة الإستثمارية/ المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي وبنفس السعر المحال على المستثمر إنارة أعلاه.

ووفقاً لبيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها فقد تم بيع ما نسبته 51% من حصة الحكومة في شركة توليد الكهرباء المركزية إلى شركة إنارة (دبي كابيتال) مقابل مبلغ 88.7 مليون دينار أردني، كما وتم قبض مبلغ 8.3 مليون دينار بتاريخ 2008/12/31، ومبلغ 2.5 مليون دينار بتاريخ 2010/9/30 وذلك بدل تسويات مالية بين الحكومة وشركة إنارة/ دبي كابيتال. كما أنه وفقاً لذات البيانات تم بيع ما نسبته 9% من حصة الحكومة للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي مقابل مبلغ 15.6 مليون دينار أردني، وتم قبض مبلغ 1.9 مليون دينار بتاريخ 2009/3/10 بدل تسوية مالية بين الحكومة ومؤسسة الضمان الإجتماعي.

الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية شركة توليد الكهرباء المركزية المحول لحساب عوائد التخاصية:

| شركة توليد الكهرباء المركزية | | |
|---------------------------------|-------|-----------------------|
| الشركة | السنة | المبلغ |
| شركة إنارة/ دبي كابيتال | 2007 | 88.7 مليون دينار |
| | 2008 | 8.3 مليون دينار |
| | 2010 | 2.5 مليون دينار |
| المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي | 2007 | 15.6 مليون دينار |
| | 2009 | 1.9 مليون دينار |
| المجموع | | 117 مليون دينار أردني |

2- عوائد تخاصية شركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء محافظة إربد

(Electricity Distribution Company and Irbid District Electricity Company)

بتاريخ 2007/11/12 وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (5954) على بيع كامل حصص الحكومة في شركة توزيع الكهرباء المملوكة بالكامل للحكومة، وبيع حصة الحكومة في شركة كهرباء إربد والبالغة ما نسبته 55.4% من إجمالي أسهم الشركة الى المستثمر Kingdom Electric Company (KEC) مقابل مبلغ نقدي مقداره 104 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 72.8 مليون دينار أردني.

ووفقاً لبيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها فقد تم بيع كامل حصة الحكومة في شركة توزيع الكهرباء إلى المستثمر (KEC) مقابل مبلغ 52 مليون دينار، كما تم بيع ما نسبته 55.4% من أسهم الحكومة في شركة كهرباء محافظة إربد مقابل مبلغ 21.7 مليون دينار، بحيث كانت حصيلة بيع الشركتين مبلغ 73.7 مليون دينار أردني.

يبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية شركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء إربد المحول لحساب عوائد التخاصية:

| عوائد تخاصية شركة توزيع الكهرباء وشركة توزيع كهرباء إربد | | |
|--|-------|------------------------|
| الشركة | السنة | المبلغ |
| شركة توزيع الكهرباء | 2008 | 52 مليون دينار |
| شركة كهرباء إربد | 2008 | 21.7 مليون دينار |
| المجموع | | 73.7 مليون دينار أردني |

ويبين الجدول أدناه مجموع عوائد تخاصية قطاع الكهرباء المحول لحساب عوائد التخاصية:

| عوائد تخاصية قطاع الكهرباء | | |
|------------------------------|-------|-------------------------|
| الشركة | السنة | المبلغ |
| شركة توليد الكهرباء المركزية | 2007 | 88.7 مليون دينار |
| | 2008 | 8.3 مليون دينار |
| | 2010 | 2.5 مليون دينار |
| | 2007 | 15.6 مليون دينار |
| | 2009 | 1.9 مليون دينار |
| شركة توزيع الكهرباء | 2008 | 52 مليون دينار |
| شركة كهرباء إربد | 2008 | 21.7 مليون دينار |
| المجموع | | 190.7 مليون دينار أردني |

سابعاً: عوائد تخاصية بيع أسهم الحكومة في عدد من الشركات المتفرقة وعوائد إيجار خطوط النقل العام يتضح لنا وفقاً لبيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها بأن الحكومة قد قامت ببيع مساهماتها في عدد من الشركات من خلال المؤسسة الأردنية للإستثمار إستناداً للمادة 10/ب من قانون المؤسسة الأردنية للإستثمار، والتي تنص على أن يحول للخزينة العامة ما نسبته 50% من إجمالي الأموال المحصلة، ويحول ما نسبته 25% لحساب المؤسسة الأردنية للإستثمار، ويحول ما نسبته 25% لحساب عوائد التخاصية.

ووفقاً لبيانات وزارة المالية يبين الجدول أدناه المبالغ الحولة لحساب عوائد التخاصية من حصيلة بيع الحكومة لأسهمها في الشركات التالية:

| الشركة | إجمالي مبلغ البيع | المبلغ المحول لحساب عوائد التخصيصية (25% من إجمالي المبلغ) |
|--|-------------------------------------|--|
| شركة الأسواق الحرة (المعابر) | 9.395 مليون دينار | 2.349 مليون دينار |
| الشركة العامة للتعددين | 1.255 مليون دينار | 0.314 مليون دينار |
| شركة مصفاة البترول الأردنية | 5.148 مليون دينار | 1.287 مليون دينار |
| عوائد عقود إيجار خطوط النقل العام | (غير مذكور في بيانات وزارة المالية) | 1.7 مليون دينار |
| رصيد ذمم شركات التخصيصية من حساب هيئة تنظيم قطاع النقل العام | (غير مذكور في بيانات وزارة المالية) | 1.8 مليون دينار |
| المجموع | 15.798 مليون دينار أردني | 7.450 مليون دينار أردني |

وقد قامت هيئة تنظيم قطاع النقل العام بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (187) تاريخ 2003/8/5 بتحويل مبلغ 1.7 مليون دينار لحساب عوائد التخصيصية والذي يمثل عوائد عقود إيجار خطوط النقل العام، كما تم قبض مبلغ 1.8 مليون دينار والذي يمثل رصيد ذمم شركات التخصيصية من العام 2006-2012 من حساب هيئة تنظيم قطاع النقل العام.

إجمالي عوائد تخصيصية جميع المنشآت التي تمت خصصتها والمحول لصندوق عوائد التخصيصية وفقاً للتفاصيل السابقة حيث يبين الجدول رقم (2) أدناه خلاصة المقبوضات من حصيلة عوائد خصصة المنشآت والتي تم تحويلها إلى صندوق عوائد التخصيصية وهو يتطابق مع الجدول رقم (1) الوارد إلينا من وزارة المالية:

| الجدول رقم (2) | | |
|---|---------------------------------|--|
| الشركة | إجمالي العوائد | |
| 1. شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة | 79.8 مليون دينار | |
| 2. شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة | 134.0 مليون دينار | |
| 3. شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة | 81.4 مليون دينار | |
| 4. شركة الملكية الأردنية | 285.9 مليون دينار | |
| 5. أكاديمية الطيران الملكية الأردنية | 4.1 مليون دينار | |
| 6. كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني | 3.0 مليون دينار | |
| 7. شركة الإتصالات الأردنية | 940 مليون دينار | |
| 8. قطاع الكهرباء (شركة توليد الكهرباء المركزية وشركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء محافظة إربد) | 190.7 مليون دينار | |
| 9. شركة الأسواق الحرة (المعابر) | 2.4 مليون دينار | |
| 10. الشركة العامة للتعددين | 0.3 مليون دينار | |
| 11. شركة مصفاة البترول الأردنية | 1.3 مليون دينار | |
| 12. عوائد عقود إيجار هيئة تنظيم قطاع النقل العام | 3.5 مليون دينار | |
| إجمالي المودع في الصندوق | 1726.4 مليون دينار أردني | |

خلاصة استخدامات عوائد التخصيص وفقاً لبيانات وزارة المالية

تشير بيانات وزارة المالية المتوفرة التي تم تزويدنا بها بأن مجموع الإنفاق من عوائد تخصيص المنشآت والمشاريع التي تمت خصصتها هو كالتالي:

| الجدول رقم (3) | | |
|---------------------|---|--|
| المبلغ | جدول وزارة المالية | |
| 1562.6 مليون دينار | 1. شراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون | |
| 6.5 مليون دينار | 2. تحويل إلى حساب الأمانات | |
| 153.3 مليون دينار | 3. تمويل مشاريع تنموية وأخرى | |
| 102.7 مليون دينار | 4. سداد قروض وفوائد الملكية الأردنية وضريبة الدخل وأخرى | |
| 40 مليون دينار | 5. مشاريع التحول الإقتصادي | |
| - 156.7 مليون دينار | 6. إسترداد سندات (بريدي) | |
| 31.5 مليون دينار | 7. مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني | |
| - 29.1 مليون دينار | 8. تسديدات صندوق الإسكان العسكري والمدني | |
| 50 مليون دينار | 9. مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني | |
| - 50 مليون دينار | 10. إسترداد مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني | |
| 1710.8 مليون دينار | مجموع الاستخدامات بعد خصم الإستردادات | |

تفاصيل أوجه استخدامات عوائد التخصيص وقانونية الإنفاق وفقاً للتشريعات النازمة في القانون الأردني حسب بيانات وزارة المالية المتوفرة والتي تم الإطلاع عليها وتدقيقها من قبلنا

لا بد من الإشارة كما ذكرنا سابقاً في بداية التقرير إلى كيفية إنفاق واستخدام عوائد التخصيص إستناداً للمادة 13/د من قانون التخصيص، والتي تنص بشكل صريح على وجوب استخدام عوائد التخصيص بموجب قرار من مجلس الوزراء وذلك في أي غرض من الأغراض المنصوص في المادة 13/د من قانون التخصيص. كما تنص المادة ذاتها في الفقرة 4 منها على ما يلي:

"4. تمويل النشاطات الإقتصادية والإستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الإقتصادي والإجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة على أن تدرج في قانون الموازنة العامة."

وقد أوجبت الفقرة الرابعة أعلاه بشكل صريح وواضح إدراج النشاطات الإقتصادية والإستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية التي يتم تمويلها من عوائد التخصيص في قانون الموازنة العامة، كما اشترطت أن تكون تلك المشاريع ذات مردود إقتصادي وإجتماعي مجدي، وأن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يلي تفصيل لاستخدامات وقانونية أوجه إنفاق عوائد التخصيص:

أولاً: شراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون

تتضمن بيانات وزارة المالية المتوفرة التي تم تزويدنا بها بأنه قد تم استخدام عوائد تخصيص شركة الإتصالات الأردنية وشركة البوتاس العربية وشركات أخرى (لم توضح البيانات ما هي الشركات الأخرى) لشراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون إسبانية بلغ مجموعها 185.7 مليون دينار أردني. كما تم خلال شهر كانون الأول من عام 2003 إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة 224 مليون دينار أردني تم على أثرها استرداد ضمانات سندات بقيمة (117.3 مليون دينار). وتم أيضاً استخدام حصيلة بيع الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي (JATS) البالغة 10.5 مليون دينار في مبادلة دين بريطاني، بالإضافة إلى ذلك تشير بيانات وزارة المالية إلى أنه تم استخدام حوالي 1113.6 مليون دينار لتمويل جانب من عملية شراء ديون نادي باريس.

يبين الجدول رقم (4) مجموع استخدامات عوائد التخصيص في شراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون وفق البيانات المتوفرة لدى وزارة المالية والتي تم تدقيقها من قبلنا:

| الجدول رقم (4) | | |
|--|------------------------------------|--|
| الغرض | المبلغ | قرار مجلس الوزراء |
| شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون إسبانية | 185.7 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (3713) تاريخ 2000/5/2؛ وقرار مجلس الوزراء رقم (1668) تاريخ 2000/12/19؛ وقرار مجلس الوزراء رقم (1669) تاريخ 2000/12/19؛ وقرار مجلس الوزراء رقم (3370) تاريخ 2003 /1/14 |
| إعادة هيكلة ديون تجارية في عام 2003 | 224 - 117.3 = 106.7 مليون دينار | (لم نطلع على قرار مجلس الوزراء) |
| مبادلة دين بريطاني | 10.5 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (1470) تاريخ 2006/6/13 |
| تمويل جانب من عملية شراء ديون نادي باريس | 1113.6 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (1090) تاريخ 2008/3/25 |
| مجموع الاستخدامات | 1416.5 مليون دينار | |

الملاحظات القانونية

يبين الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية أن مجموع شراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون التي تم استخدامها من عوائد التخصيص مبلغ 1562.6 مليون دينار أردني. وقد تمكن فريق العمل من خلال الوثائق

والبيانات المتوفرة لدى وزارة المالية من التدقيق على القرارات والوثائق المتعلقة باستخدام مبلغ 1416.5 مليون دينار أردني من عوائد التخاصية لشراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون. أما الفرق بين المبلغين (1562.6 - 1416.5=146.1) مليون دينار، فلم يتمكن فريق العمل من تدقيقه نظراً لعدم توفر الوثائق والقرارات المتعلقة بذلك. كما أن فريق العمل لم يتمكن من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على استخدام مبلغ 106.7 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لإعادة هيكلة الديون التجارية في العام 2003، علماً أن المادة (13/د) من قانون التخاصية تستلزم استخدام عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

ثانياً: تحويل إلى حساب الأمانات

يبين الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية بأنه قد تم استخدام مبلغ 6.5 مليون دينار أردني من عوائد التخاصية وتحويله إلى حساب الأمانات في وزارة المالية في العام 2008، وذلك بموجب الكتاب رقم (25142/26/1/21) تاريخ 2008/12/31 الصادر عن معالي وزير المالية إلى معالي محافظ البنك المركزي الأردني الذي يتضمن تحويل المبلغ المذكور أعلاه من حساب عوائد التخاصية إلى حساب أمانات وزارة المالية رقم (3/3100/1).

الملاحظات القانونية

تبين لنا من خلال بيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها بأنه قد تم تحويل مبلغ 6.5 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لحساب أمانات وزارة المالية، ولم يتم تزويدنا بأي تفاصيل حول مسببات هذا التحويل. كما أننا لم نتمكن من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على تحويل مبلغ 6.5 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية إلى حساب أمانات وزارة المالية، علماً أن المادة 13/د من قانون التخاصية تستلزم استخدام عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

ثالثاً: إسترداد سندات (بريدي)

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية بأنه قد تم تسديد سندات (بريدي) بقيمة 156.7 مليون دينار أردني لإعادة هيكلة الدين الخارجي من حساب عوائد التخاصية، بحيث تم استرداد ضمانات (سندات بريدي) بالكامل والبالغة 156.7 مليون دينار.

الملاحظات القانونية

لم يتبين لنا من خلال بيانات وزارة المالية المتوفرة التي تم تزويدنا بها ماهية السندات البالغة قيمتها 156.7 مليون دينار التي تم تسديدها، ولا يوجد أية تفاصيل حول كيفية إتمام العملية أو بيانات متعلقة بالصرف و/أو السداد، كما لم نتمكن من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على استخدام مبلغ 156.7 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لاسترداد سندات (بريدي)، علماً أن المادة 13/د من قانون التخاصية تستلزم استخدام عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

رابعاً: سداد قروض وفوائد شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية وضريبة الدخل

يبين الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية بأنه تم استخدام مبلغ 102.7 مليون دينار أردني من عوائد تخصصية شركة الملكية الأردنية الإستثمارية في تسديد قروض شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية تجاه البنوك المحلية، وتسديد إلتزاماتها تجاه المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي وصندوق إيداع الموظفين، حيث بلغت قيمة ما تم تسديده مبلغ 101.6 مليون دينار أردني تم دفعه من حساب عوائد تخصصية بعض الوحدات الإستثمارية التابعة للملكية الأردنية ومن فوائد الحساب المودع وحوالات واردة من حسابات الملكية الأخرى وتحويلات شركات تابعة لها. كما تفيد بيانات وزارة المالية أنه قد تم تسديد ضريبة دخل عن شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية بقيمة 1.3 مليون دينار أردني، وبذلك يكون مجموع المبلغ الذي تم إستخدامه من حساب عوائد التخصصية لسداد قروض وفوائد شركة الملكية الأردنية بما في ذلك ضريبة الدخل هو (101.6 + 1.3 = 102.9) مليون دينار أردني وذلك بموجب الكتاب رقم (20-19-1-6574) تاريخ 1999/7/15 الصادر عن رئاسة الوزراء إلى معالي رئيس مجموعة العمل لإعادة هيكلة وتخصصية شركة الملكية الأردنية والمتضمن قرار مجلس الوزراء المتعلق بتعديل قراره رقم (851) تاريخ 1999/6/5 ليصبح كما يلي:

"أولاً: إعادة الهيكلة المالية:

1- الديون والإلتزامات المتعلقة بالطائرات:

أ. تستمر الملكية الأردنية بخدمة كافة الديون المتعلقة بالتمويل الرأسمالي لطائراتها (*Capital*

Lease)، إضافة إلى مسؤولياتها عن الطائرات المستأجرة (*Operating Lease*).

ب. تنتقل مسؤولية خدمة هذه الديون إلى شركة الطيران الجديدة (الشركة) بعد تسجيلها.

ج. تقتصر كفالة الحكومة على قروض الطائرات المكفولة من قبلها حالياً ولحين إنتهاء آجال هذه القروض.

2- الديون المحلية:

أ- تتولى الملكية الأردنية بالتنسيق مع وزارة المالية لتسديد الديون والإلتزامات المحلية التالية:

- قرض بنك الإسكان المبرم بتاريخ 1992/12/23
- قرض بنك الإسكان المبرم بتاريخ 1991/12/31
- قرض البنك العربي المبرم بتاريخ 1989/1/28
- قرض بنك الإسكان المبرم بتاريخ 1994/7/18
- قرض سيتي بنك المبرم بتاريخ 1997/8/12
- قرض ABC بالدينار الأردني المبرم بتاريخ 1997/10/14
- قرض ABC بالدولار الأمريكي المبرم بتاريخ 1997/10/14
- قرض صندوق إيداع موظفي الملكية الأردنية
- مستحقات المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي للفترة ما قبل 1992/12/31
- مخصصات إحتياطي حقوق الموظفين والمستخدمين المتوقعة نتيجة لإعادة الهيكلة المؤسسية وذلك باستخدام الموارد المالية المتأتية من المصادر التالية:
- بيع طائرات الترايستار وقطعها.
- بيع أسهم الملكية الأردنية في شركة (EQUANT) للإتصالات.

- بيع الوحدات الإستثمارية والمبينة في الفقرات (3 و 4 و 5) من البند ثانياً أعلاه.
- بيع إستثمارات ومساهمات أخرى.

ب- تحول أرصدة الديون المحلية التي لم تسدد حتى تاريخ تسجيل الشركة الإستثمارية المنوي تأسيسها والمنكورة في البند (ثانياً/1) (إعادة الهيكلة المؤسسية) إضافة إلى أية مبالغ قامت وزارة المالية بتسديدها نيابة عن الملكية الأردنية إعتباراً من بداية عام 1999 ولغاية تسجيل الشركة الإستثمارية إلى الشركة الإستثمارية، لتقوم بالتالي بمتابعة عملية التسديد وذلك بإستخدام الواردات المتبقية المشار إليها في البند (أولاً/2/1) المشار إليه أعلاه.

وقرار مجلس الوزراء رقم (3493) تاريخ 2001/8/1 المتضمن الموافقة على دفع مبلغ 254,169 مائتين وأربعة وخمسين ألفاً ومائة وتسعة وستين دولار أمريكي، أي ما يعادل 177,918.3 دينار أردني من حساب عوائد التخاصية وقبضه لحساب ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات.

وقرار مجلس الوزراء رقم (3990) تاريخ 2005/1/11 المتضمن في الفقرة (ز) منه الموافقة على ما يلي: "إستخدام عوائد بيع شركة جورامكو لتسديد قيمة السندات الحالية لشركة الملكية الأردنية الإستثمارية."

وقرار مجلس الوزراء رقم (4089) تاريخ 2007/4/24 المتضمن في البندين (2 و 3) منه الموافقة على ما يلي: "2. تخصيص سلفة من حساب عوائد التخاصية بقيمة (3) مليون دينار للملكية الأردنية لتغطية النفقات الواردة في البند (أولاً) من كتاب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية رقم (21-1-26-3726) تاريخ 2007/4/10 شريطة أن لا يتم صرف المبلغ إلا في حال عدم ورود المنحة المقدمة من وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي للهيئة التنفيذية للتخاصية والمدارة من قبل البنك الدولي وحسب تحقق الصرف الفعلي وبحيث يتم تسديد السلفة المشار إليها في البند (رابعاً) من ذات الكتاب المشار إليه أعلاه من عوائد حصيلة بيع الملكية الأردنية.

3. أن يتم تحويل كامل حصيلة بيع الملكية الأردنية إلى وزارة المالية/ حساب عوائد التخاصية لدى البنك المركزي الأردني ليتم بعد ذلك تسديد قيمة علاوة نجاح مستشاري الحكومة والرسوم الحكومية المترتبة على عملية البيع ونقل ملكية الحصص وتسجيلها المستحقة على الشركة حسب الأصول."

الملاحظات القانونية

تفيد بيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها بأنه قد تم استخدام عوائد شركة الملكية الأردنية الإستثمارية في تسديد قروض شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية تجاه البنوك المحلية، بالإضافة إلى إلتزاماتها تجاه مؤسسة الضمان الإجتماعي وصندوق إيداع الموظفين وضريبة الدخل، إلا أن البيانات المتوفرة لم توضح قيمة القروض التي تم تسديدها للبنوك المحلية بموجب قرار مجلس الوزراء - محتوى الكتاب رقم 20-19-1-6574 تاريخ 1999/7/15- المعدل لقراره رقم (851) تاريخ 1999/6/5، بحيث اقتصر القرار المذكور على تعداد البنوك المحلية دون بيان قيمة كل قرض على حده بشكل واضح. بالإضافة إلى أن قرار مجلس الوزراء رقم (3990) تاريخ 2005/1/11 لم يبين قيمة السندات الحالية لشركة الملكية الأردنية الإستثمارية التي تم الموافقة على تسديدها من عوائد بيع الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو).

خامساً: مشاريع برنامج التحول الإقتصادي

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية بأنه قد تم استخدام مبلغ 40 مليون دينار أردني من عوائد التخصيص لتمويل مشاريع التحول الإقتصادي والإجتماعي، ووفقاً لبيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها تم البدء بتنفيذ مشاريع برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي في عام 2002، حيث بلغ إجمالي التمويل المتاح للبرنامج ما مقداره 113.165 مليون دينار. أما قيمة الإنفاق الفعلي على هذه المشاريع فقد بلغت مبلغ (57.495) مليون دينار أردني، وتفيد البيانات بأنه تم الحصول على هذا التمويل من المصادر التالية:

- مبلغ (40) مليون دينار من حساب عوائد التخصيص
- مبلغ (63.720) مليون دينار من المنحة الأمريكية المقدمة من وكالة الولايات المتحدة للإينماء الدولي
- مبلغ (9.440) مليون دينار منحة من المملكة العربية السعودية

وعليه، فقد تم صرف مبلغ 40 مليون دينار أردني من حساب عوائد التخصيص لتمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي إستناداً إلى قرارات مجلس الوزراء التالية:

1. وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (1099) تاريخ 2002/4/30 على تحويل قيمة ما يعادل 50% من حصيلة بيع أسهم الحكومة في كل من شركة مصانع الإسمنت الأردنية وشركة مصفاة البترول الأردنية البالغة حوالي 17.592 مليون دينار إلى حساب الإيرادات العامة وتحويل 25% من الحصيلة البالغة 8.797 مليون دينار إلى حساب برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي للصرف على المشاريع المتعلقة بوزارة الأشغال العامة والإسكان. كذلك وافق مجلس الوزراء بموجب ذات القرار على سحب فرق المبلغ الذي يبلغ 21.203 مليون دينار من عوائد التخصيص المتحققة سابقاً كسلفة، على أن يتم تسديدها من خلال عوائد التخصيص التي ستتحقق لاحقاً خلال ذلك العام وذلك لغايات توفير مبلغ إجمالي قدره 30 مليون دينار للإنفاق على مشاريع برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي.

2. وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (1634) تاريخ 2002/6/25 على تحويل مبلغ 10 ملايين دينار من حساب عوائد التخصيص المتحققة سابقاً كسلفة إلى حساب برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي على أن يتم تسديدها من خلال عوائد التخصيص التي ستتحقق لاحقاً خلال ذلك العام.

مرافق مع قراري مجلس الوزراء المذكورين أعلاه قائمة مشاريع برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي الممولة من عوائد التخصيص لعام 2002 وهي كالآتي:

| قائمة مشاريع برنامج التحول الاقتصادي الذي تم تمويله من عوائد التخصيص | |
|--|-------------------------------|
| المشروع | المبلغ المرصود بالمليون دينار |
| برنامج التدريب الوطني | 10.400 |
| مركز التدريب المهني في المفرق | 0.215 |
| مركز التدريب المهني في السلط | 0.200 |
| مركز التدريب المهني في عجلون | 0.201 |
| مركز التدريب المهني/ مدينة الحسين بن عبدالله الثاني في الكرك | 0.150 |
| مركز التدريب المتخصص بمهن الإنشاءات | 0.250 |
| مركز التدريب المهني في جرش | 0.200 |
| مركز التدريب المهني في مادبا | 0.194 |
| معهد الصناعات المعدنية في العقبة | 0.250 |
| مركز التدريب المتخصص بمهن الصناعات الإلكترونية | 0.397 |
| مركز التدريب على المهن الفندقية في مدينة وادي موسى | 0.200 |
| المرحلة الثالثة لجر مياه اللجون | 6.000 |
| مشروع تأمين خدمات المياه للمناطق النائية | 0.500 |
| مشروع معالجة المياه المالية/ أبو الزيان | 3.050 |
| مشروع متفرقات صرف صحي في محافظات المملكة | 2.100 |
| مشروع تنفيذ وإشراف سد الفيدان | 1.000 |
| دعم الجامعات الرسمية | 6.000 |
| صندوق المعونة الوطنية/ برنامج الدخل التكميلي | 5.000 |
| إضافات غرف صفية في مختلف محافظات المملكة | 2.913 |
| تأثيث وتجهيز رياض الأطفال | 0.400 |
| تدريب المعلمين | 0.400 |
| المجموع | 40.020 |

الملاحظات القانونية

تمت الموافقة بموجب قرار مجلس الوزراء المذكورين أعلاه على استخدام مبلغ 40 مليون دينار من حساب عوائد التخصيص لتمويل برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن قرار مجلس الوزراء يشير إلى استخدام هذا المبلغ كسلفة على أن يتم تسديدها خلال ذلك العام. ووفقاً للبيانات المتوفرة التي قمنا بالإطلاع عليها فلا يوجد ما يشير إلى استرداد مبلغ 40 مليون دينار إلى حساب عوائد التخصيص. كما وتجدر الإشارة إلى أن المادة 4/د/13 من قانون التخصيص تنص على جواز استخدام عوائد التخصيص لغايات تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، كما تنص ذات المادة المذكورة بشكل واضح وصريح على وجوب إدراج هذه المشاريع في قانون الموازنة العامة، إلا أنه لم يتبين لنا من هي الجهة المخولة بتحديد فيما إذا كانت مشاريع برنامج

التحول الإقتصادي والإجتماعي مجددة أم لا، كما وأنه وفقاً للبيانات المتوفرة لم يتبين لنا فيما إذا تم إدراج قائمة مشاريع برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي التي تم البدء بتنفيذها عام 2002 والتي تم استخدام مبلغ 40 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لتمويلها في قانون الموازنة العامة أم لا، علماً أن المادة (4/د/13) من قانون التخاصية توجب إدراج هذه المشاريع الممولة من حساب عوائد التخاصية في قانون الموازنة العامة.

سادساً: تمويل مشاريع تنموية وأخرى

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم إنفاق حوالي 153.3 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لتمويل المشاريع التنموية ومشاريع أخرى. بحيث تفيد البيانات ذاتها بأنه قد تم إنفاق حوالي 58 مليون دينار أردني من إجمالي المبلغ 153.3 مليون دينار وفق ما هو مبين في الجدول رقم (5) الوارد إليها من وزارة المالية، وعلى النحو التالي:

| الجدول رقم (5) | | | |
|--|-----------------------|-------------------|------------|
| جدول وزارة المالية | | | |
| المشروع | المصروف | قرار مجلس الوزراء | تاريخه |
| مشروع مياه اللجون والكوردور | 20.7 | 282 | 2000/6/29 |
| | | 518 | 2000/8/22 |
| المراكز الجمركية/ العقبة | 8.8 | 2723 | 2001/3/13 |
| الطرق القروية والزراعية/ وزارة الأشغال | 11.6 | 3984 | 2000/6/12 |
| مستشفى الملك المؤسس عبدالله الأول | 3.9 | 4440 | 2001/10/16 |
| | | 3984 | 2000/6/12 |
| مستشفى الجامعة الأردنية | 2 | 1515 | 2000/12/4 |
| جامعة الحسين بن طلال | 5 | 3199 | 2000/2/29 |
| شراء عقارات للدوائر الحكومية | 1.1 | 2144 | 2001/2/20 |
| مشروع مياه اللجون/ المرحلة الثالثة | 2.9 | 3774 | 2001/8/21 |
| مشاريع الصرف الصحي | 2 | 4373 | 2001/10/9 |
| المجموع | 58 مليون دينار | | |

وبعد تدقيق ومراجعة تفاصيل البيانات وقرارات مجلس الوزراء المشار إليها في الجدول رقم (5) تبين أن ما تم إنفاقه فعلياً لتمويل المشاريع التنموية هو كالاتي:

| الجدول رقم (6) | | |
|---|--------------------|---|
| المشروع | المصروفات | قرار مجلس الوزراء |
| 1. مشروع مياه اللجون والكوردور | 8.400 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (518) تاريخ 2000/8/22 |
| 2. المراكز الجمركية/العقبة | 3 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (2723) تاريخ 2001/5/1 |
| 3. الطرق القروية والزراعية/ وزارة الأشغال | 13.630 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (3984) تاريخ 2000/6/12 |
| 4. مستشفى الملك المؤسس عبدالله الأول | 2.500 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (4440) تاريخ 2001/10/16 |
| 5. مستشفى الجامعة الأردنية | 2 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (1515) تاريخ 2000/12/5 |
| 6. جامعة الحسين بن طلال | 5 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (3199) تاريخ 2000/2/29 |
| 7. شراء عقارات للدوائر الحكومية | 1.100 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (2144) تاريخ 2001/2/20 |
| 8. مشروع مياه اللجون/ المرحلة الثالثة | 6 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (3774) تاريخ 2001/8/21 |
| 9. مشاريع الصرف الصحي | 2 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (4373) تاريخ 2001/10/9 |
| المجموع | 43.63 مليون دينار | |

الملاحظات القانونية

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه تم إنفاق حوالي **153.3** مليون دينار من حساب عوائد التخصيص لتمويل المشاريع التنموية، إلا أن ذات البيانات تتضمن في الجدول رقم (5) بأنه قد تم استخدام مبلغ **58** مليون دينار فقط من أصل المبلغ الإجمالي. وبعد قيامنا بمراجعة البيانات المتوفرة التي تم تزويدنا بها والإطلاع على قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في الجدول رقم (6) أعلاه، تبين لنا بأنه قد تمت الموافقة على استخدام مبلغ **43.63** مليون دينار فقط من حساب عوائد التخصيص لتمويل المشاريع التنموية. كما ويجب الإشارة إلى ما يلي:

1. **فيما يتعلق بمشروع مياه اللجون والكوردور**، يشير الجدول رقم (5) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم استخدام مبلغ **20.7** مليون دينار لتمويل مشروع مياه اللجون والكوردور إستناداً لقراري مجلس الوزراء رقم (282) تاريخ 2000/7/19 و(518) تاريخ 2000/8/22، إلا أن قرار مجلس الوزراء رقم (282) يتضمن موافقة المجلس على توفير المخصصات اللازمة لتنفيذ مشروع مياه آبار الكوردور والتي

تقدر قيمته بـ 10 ملايين دينار، ومشروع مياه آبار اللجون والتي تقدر قيمته بـ 10 ملايين دينار، ولم يتضمن القرار الموافقة على صرف هذه المبالغ من حساب عوائد التخاصية. وعليه، فلا يوجد ما يثبت بأنه قد تم استخدام مبلغ الـ 20 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لتمويل هذين المشروعين. أما فيما يتعلق بالقرار رقم (518) فإنه يتضمن الموافقة بشكل صريح على تخصيص مبلغ 8.4 مليون دينار من عوائد التخاصية للإنفاق على المشروعين المذكورين أعلاه. وعليه، يكون المبلغ الذي وافق مجلس الوزراء على استخدامه من حساب عوائد التخاصية هو 8.4 مليون دينار أردني فقط.

2. **فيما يتعلق بالمراكز الجمركية/العقبة**، يشير الجدول رقم (5) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم استخدام مبلغ 8.8 مليون دينار لغايات تنفيذ المراكز الجمركية إستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (2723) تاريخ 2001/3/13، إلا أنه تبين لنا من خلال الإطلاع على القرار المذكور بأنه قد تم إتخاذ القرار بتاريخ 2001/5/1، بحيث تضمن موافقة مجلس الوزراء على تغطية قيمة الفرق في مخصصات أعمال العطاءات الخاصة بتنفيذ المراكز الجمركية والبالغ 3 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية، حيث تم تخصيص مبلغ 5.8 مليون دينار لتنفيذ هذه العطاءات، وارتفعت الكلفة الإجمالية لتنفيذها لتصبح 8.8 مليون دينار. وعليه، فقد وافق مجلس الوزراء على تغطية قيمة الفرق بين المبلغين $(8.8 - 5.8 = 3)$ مليون دينار من حساب عوائد التخاصية.

3. **فيما يتعلق بالطرق القروية والزراعية/ وزارة الأشغال ومستشفى الملك عبدالله الأول**، يشير الجدول رقم (5) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم استخدام مبلغ 11.6 مليون دينار لتنفيذ الطرق القروية والزراعية إستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (3984) تاريخ 2000/6/12، إلا أنه قد تبين لنا من خلال الإطلاع على القرار المذكور بأن مجلس الوزراء قد وافق على تخصيص مبلغ 13.63 مليون دينار لتنفيذ تلك الطرق، بحيث يتم تخصيص مبلغ 2 مليون دينار من هذا المبلغ الإجمالي لمستشفى الملك عبدالله الأول. كما وافق مجلس الوزراء أيضاً وبموجب قراره رقم (4440) تاريخ 2001/10/16 على تخصيص مبلغ 2.5 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لمستشفى الملك عبدالله الأول، وبهذا يصبح المبلغ الإجمالي الذي وافق مجلس الوزراء على إنفاقه من حساب عوائد التخاصية لتنفيذ الطرق القروية والزراعية وكذلك لمستشفى الملك عبدالله الأول هو $(2.5 + 13.630 = 16.13)$ مليون دينار، إلا أن بيانات وزارة المالية تتضمن بأنه قد تم استخدام $(11.6 + 3.9 = 15.5)$ مليون دينار لكلا المشروعين.

4. **فيما يتعلق بمشروع مياه اللجون/ المرحلة الثالثة**، يشير الجدول رقم (5) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم استخدام مبلغ 2.9 مليون دينار لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع مياه اللجون إستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (3774) تاريخ 2001/8/21. إلا أنه وبالإطلاع على القرار المذكور يتبين بأن مجلس الوزراء قد وافق على صرف مبلغ 6 مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لتمويل المرحلة الثالثة من هذا المشروع.

وبناءً على ما سبق فقد تبين لنا كيفية إنفاق مبلغ **43.63** مليون دينار - وفقاً للجدول رقم (6) - من أصل المبلغ الإجمالي **153.3** مليون دينار - وفقاً لجدول رقم (5) - الذي تم صرفه من حساب عوائد التخصيص لتمويل المشاريع التنموية، وبالتالي يكون الفرق بين المبلغين المذكورين أعلاه هو **(153.3 - 43.63 = 109.67)** مليون دينار، لم يتبين لنا من خلال إطلاعنا على بيانات وزارة المالية المتوفرة كيفية وأسس إنفاقه. كما وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتبين لنا فيما إذا تم إدراج قائمة المشاريع التنموية التي تم تنفيذها والإنفاق عليها من حساب عوائد التخصيص في قانون الموازنة العامة أم لا، وذلك إستناداً لنص المادة 13/د/4 من قانون التخصيص التي توجب بشكل واضح إدراج تمويل النشاطات الإقتصادية والإستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الإقتصادي والإجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة في قانون الموازنة العامة.

سابعاً: مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم تخصيص مبلغ 31.5 مليون دينار من حساب عوائد التخصيص لتمويل مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني، بحيث تم استخدام المبلغ المذكور أعلاه من حساب عوائد التخصيص خلال الأعوام 1999-2003 لتمويل المشاريع التنموية التالية:

| الجدول رقم (7) | | | |
|----------------|--|--------------------------|--|
| | المشروع | المصروفات | قرار مجلس الوزراء |
| 1. | قرض لصندوق إسكان القوات المسلحة | 10 ملايين دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (1829) تاريخ 1999/9/18 |
| 2. | قرض لصندوق إسكان ضباط دائرة المخابرات العامة | 1 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (728) تاريخ 2003/10/7 |
| 3. | قرض لصندوق إسكان موظفي التربية والتعليم | 10 ملايين دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (1829) تاريخ 1999/9/18 |
| 4. | شراء مستشفى المفرق التخصصي | 5 ملايين دينار | قرار رئيس الوزراء رقم (بلا) تاريخ 2000/4/2 بموجب كتابه رقم (10-10-3888) تاريخ 2000/4/2 |
| | قرض لمؤسسة الإسكان والتطوير الحضري | 5.510 مليون دينار | قرار مجلس الوزراء رقم (2698) تاريخ 1999/12/25 |
| | المجموع | 31.51 مليون دينار | |

الملاحظات القانونية

تم تخصيص مبلغ 31.5 مليون دينار من حساب عوائد التخصيص لتمويل مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني المذكورة في الجدول رقم (7) أعلاه، وذلك إستناداً لقرارات مجلس الوزراء المشار إليها، إلا أنه لا بد من

الإشارة إلى أن قرار مجلس الوزراء رقم (1829) تاريخ 1999/9/18 والقرار رقم (728) تاريخ 2003/10/7 اللذان يفيدان بأنه قد تم منح تلك المبالغ كقروض بدون فائدة، إذ ينص القرار رقم (728) على أن يتم تسديد القرض بموجب عشرة أقساط سنوية متساوية لمدة عشرة سنوات بحيث يكون القسط الأخير بتاريخ 2013/10/31. أما قرار مجلس الوزراء رقم (2436) تاريخ 1999/11/20 المتعلق بقرض صندوق إسكان موظفي التربية والتعليم والبالغ 10 ملايين دينار فينص على أن يتم تسديد القرض بموجب إثني عشر قسطاً سنوياً متساوي وبعد فترة سماح مدتها (3) سنوات، بحيث يستحق القسط الأول بتاريخ 2002/10/31 والقسط الأخير بتاريخ 2013/10/31، على أن تتحمل الصناديق غرامة تأخير على الأقساط المستحقة وغير المسددة مقدارها 6%، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (1829) تاريخ 1999/9/18 المتضمن الموافقة على صرف مبلغ 10 مليون دينار إلى صندوق إسكان موظفي التربية والتعليم كقروض بدون فائدة.

كما تبين لنا أنه قد تم استخدام مبلغ 5 ملايين دينار من حساب عوائد التخصيص لشراء مستشفى المفرق التخصصي بناءً على قرار رئيس الوزراء تاريخ 2000/4/2 ولم يتم إتخاذه بموافقة مجلس الوزراء، مما يشكل مخالفة لنص المادة 13/د من قانون التخصيص التي تنص بشكل صريح على وجوب استخدام وإنفاق عوائد التخصيص بموجب قرار من مجلس الوزراء. كما تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (2986) تاريخ 2000/2/1 موافقة المجلس على شراء مستشفى المفرق التخصصي بمبلغ 5 ملايين دينار، ولكنه لا يتضمن موافقة المجلس على استخدام هذا المبلغ من حساب عوائد التخصيص.

ثامناً: تسديدات صندوق الإسكان العسكري والمدني

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم إسترداد مبلغ 29.1 مليون دينار من أصل مبلغ 31.5 مليون دينار الذي تم تخصيصه لتمويل مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني.

الملاحظات القانونية

وفقاً لبيانات وزارة المالية فقد تم إسترداد مبلغ 29.1 مليون دينار من أصل مبلغ 31.5 مليون دينار إلا أننا لم نتمكن من الإطلاع على أية وثائق أو بيانات تثبت إسترداد حساب عوائد التخصيص لمبلغ 29.1 مليون دينار وفقاً لما هو مذكور في بيانات وزارة المالية. كما أننا لم نطلع على ما يبرر إسترداد مبلغ 29.1 مليون دينار فقط وليس كامل مبلغ 31.5 مليون دينار.

تاسعاً: مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم تخصيص مبلغ 50 مليون دينار من أصل عوائد تخصيص شركة مصانع الإسمنت الأردنية لتمويل برنامج دعم التمويل الإسكاني لموظفي الدولة.

الملاحظات القانونية

وفقاً لبيانات وزارة المالية فقد تم تخصيص مبلغ 50 مليون دينار من أصل عوائد تخصيص شركة مصانع الإسمنت الأردنية لتمويل برنامج دعم التمويل الإسكاني، إلا أن البيانات المتوفرة لم توضح أية تفاصيل متعلقة بهذا البرنامج، كما أننا لم نتمكن من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على استخدام مبلغ 50

مليون دينار من حساب عوائد التخاصية لتمويل برنامج دعم التمويل الإسكاني، علماً أن المادة 13/د من قانون التخاصية تستلزم استخدام عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

عاشراً: إسترداد مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني

يشير الجدول رقم (3) الوارد إلينا من وزارة المالية إلى أنه قد تم إسترداد مبلغ 50 مليون دينار الذي تم تخصيصه لتمويل برنامج دعم التمويل الإسكاني من عوائد تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية، حيث تفيد بيانات وزارة المالية المتوفرة بأنه قد تم إسترداد كامل المبلغ في عام 2008، ومن ثم تم استخدامه مرة أخرى بعد استرداده في عملية شراء ديون نادي باريس.

الملاحظات القانونية

وفقاً لبيانات وزارة المالية فقد تم استخدام كامل مبلغ 50 مليون دينار المسترد في عام 2008 لحساب عوائد التخاصية في شراء ديون نادي باريس، إلا أننا لم نتمكن من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على استخدام مبلغ 50 مليون دينار مرة أخرى لشراء ديون نادي باريس، علماً بأن المادة 13/د من قانون التخاصية تستلزم استخدام عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

أحد عشر: مصاريف متنوعة

تشير بيانات وزارة المالية التي تم تزويدنا بها إلى أنه قد تم إنفاق مصاريف متنوعة لتغطية مصاريف الشركات التي تم خصصتها وأتعاب مستشارين وعمولات ومصروفات متفرقة أخرى دون ذكر مفصل لهذه المصاريف، وكذلك دون تحديد المبالغ التي أنفقت لذلك بشكل واضح، كما أننا لم نتمكن من الإطلاع على قرارات مجلس الوزراء المتضمنة الموافقة على استخدام هذه المصاريف المتنوعة من حساب عوائد التخاصية إستناداً لنص المادة 13/د من قانون التخاصية، علماً أن هذه المادة تستلزم استخدام عوائد التخاصية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

وبذلك يكون مجموع المبالغ المستخدمة من عوائد التخصيص والتي تم تدقيقها وفقاً لبيانات وزارة المالية المتوفرة والتي تمكنا من الإطلاع عليها هي كالتالي:

| الجدول رقم (8) | | |
|---|---|--|
| المبلغ/ بالمليون دينار | البيان | |
| تم تدقيق مبلغ 1416.5 من أصل المبلغ 1562.6 | 1. شراء ومبادلة وإعادة هيكلة الديون | |
| 6.5 لم يتم تدقيق البيانات لعدم توفرها | 2. تحويل إلى حساب الأمانات | |
| 156.7 لم يتم تدقيق البيانات لعدم توفرها | 3. إسترداد سندات (بريدي) | |
| 102.9 لم يتم تدقيق قيمة القروض لعدم توفر البيانات | 4. سداد قروض وفوائد الملكية الأردنية وضريبة الدخل وأخرى | |
| 40 لم يتم تدقيق إدراجها في قانون الموازنة أو دراسات جدوى لعدم توفر البيانات | 5. مشاريع التحول الإقتصادي | |
| تم تدقيق 43.63 من أصل 153.3 لعدم توفر البيانات | 6. تمويل مشاريع تنمية وأخرى | |
| 31.5 تم إسترداد 29.1 من أصل المبلغ دون مبررات لعدم إسترداد القيمة المتبقية | 7. مشاريع صندوق الإسكان العسكري والمدني | |
| ❖ 50 مليون دينار | 8. مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني | |

❖ تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الـ (50) مليون دينار التي تم إستردادها من مخصص برنامج دعم التمويل الإسكاني، قد تم إستخدامها مرة أخرى في تسديد جزء من ديون باريس.